2025

دور رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي في تعزيز التنمية والتخطيط الاجتماعي

رؤية تحليلية حول استثمار رأس المال البشري والاجتماعي لتحقيق الأهداف التنموية والرؤى الدولية الجديدة

د.ربيعة سعد قويدر، أستاذ مساعد
جامعة طرابلس -كلية الآداب واللغات - قسم الخدمة الاجتماعية
طرابلس، ليبيا

دور رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي في تعزيز التنمية والتخطيط الاجتماعي: رؤية تحليلية حول استثمار رأس المال البشري والاجتماعي لتحقيق الأهداف التنموية والرؤى الدولية الجديدة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور رأس المال البشري والاجتماعي في تعزيز التنمية المستدامة والتخطيط الاجتماعي. يتناول البحث العلاقة التكاملية بين هذين المفهومين، حيث يُسهم رأس المال البشري في تحسين المهارات والمعرفة الفردية، بينما يعزز رأس المال الاجتماعي العلاقات التعاونية والثقة المجتمعية، مما ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تعتمد الدراسة على مراجعة أدبيات علمية متخصصة، وتستعرض استراتيجيات تنموية فعالة تدعم التكامل بين رأس المال البشري والاجتماعي لتحقيق الاستدامة والتخطيط الفعّال. خلصت النتائج إلى أن تبني سياسات متكاملة تعزز هذين النوعين من رأس المال يُعدُّ مفتاحًا رئيسيًا لضمان استدامة التنمية وتحقيق الرؤى المستقبلية للدول والمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، رأس المال الاجتماعي، التنمية المستدامة، التخطيط الاجتماعي، النمو الاقتصادي.

المقدمة

إن مفهوم رأس المال البشري واسع النطاق ويشكل أهمية كبيرة في المناقشات الحالية حول التنمية (بالاسوبرامانيام وبالاسوبرامانيام، 2010؛ جالور وموا، 2004؛ هندريكس، 2002؛ إيشر، 2001). وعلى نحو مماثل، ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي الأكثر حداثة في كل من الخطاب السياسي والأدبيات الأكاديمية كوسيلة لوصف عوامل التنمية الفردية (داسجوبتا وسراج الدين، 2001؛ فاين، 2001). ولذلك، سوف تناقش هذه الورق علاقة رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي بالتنمية والتخطيط الاجتماعي وأهميتهما للأفكار التنموية الاستراتيجية الجديدة. وسوف توضح الورقة العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وتداعياتهما على أفكار التنمية الاجتماعية. وقد برزت هذه المصطلحات كجزء مما يسمى بالإجماع ما بعد واشنطن "Post–Washington" الذي شهد سياسات التنمية العالمية التي سمحت بمزيد من الحساسية للاحتياجات الاجتماعية والاعتراف بفشل السوق، من الناحية النظرية على الأقل (فاين، 2002؛ فاين، لابافيتساس وبينكوس، 2001). وبالإضافة إلى ذلك، توضح هذه الورقة الطرق التي تحمل بها هذه الأفكار آثارًا عميقة على فهم استراتيجيات التنمية الدولية. وهذا بدوره يثير سؤالاً أساسيًا لأي دولة. وببساطة: إلى أي مدى يكون تعزيز رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي مفيدًا كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية لبرامج ورؤى دولية الجديد؟ وكما ستوضح الورقة أيضًا، فإن مفهوم رأس المال البشري، مثل رأس المال الاجتماعي، هو مفهوم يمكن فهمه بشكل أفضل من خلال وضعه في التحليل الاستشراقي لأدورد سعيد (1978) وفانون (1965)، فضلاً عن التحليل البنيوي لتحليل النظم العالمية (واليرشتاين، 2010). إذا قبلنا أن رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي هما مفاهيم أوروبية تعكس الإيديولوجية الاقتصادية السائدة للدول "المتقدمة" في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإلى أي مدى يمكن لهذه المفاهيم أن يمكّنا أي دولة من تطوير اقتصادها ومجتمعها؟ أو بعبارة أخرى، إلى أي مدى تعمل الخطابات والممارسات التي تصاحب هذه المفاهيم على تقييد أو تمكين المؤسسات والجهات الفاعلة من متابعة أهدافها التنموية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيقها؟ حيث يُعد رأس المال البشري والاجتماعي من المفاهيم المحورية في الأدبيات التنموية المعاصرة وبالتالي، يمثلان عنصرين أساسيين في تعزيز التنمية المستدامة والتخطيط الاجتماعي. وبهذا، تهدف هذه الورقة إلى تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والاجتماعي

وأثرهما في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه المجتمعات في هذا السياق.

أولا: – مفهوم رأس المال البشري

ولكي نوضح المقصود بهذا المصطلح، فلابد أن نبدأ بمعالجة مسألة رأس المال نفسه. فإذا كان رأس المال هو مجموع الأموال والموارد مجتمعة، فهل يعتبر الناس أحد هذه الموارد أم أنهم ببساطة المستفيدون من هذه الموارد؟ وللإجابة على هذا السؤال، فلابد أن ننظر في أصول مفهوم رأس المال البشري كما ورد في أعمال آدم سميث وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال قبل أن يتبناه لاحقاً، من بين آخرين، مارك بلاوج وجاري بيكر. وقد أصبح هذا المفهوم راسخاً الآن كجزء من الأدبيات التنموية للمؤسسات المالية الدولية (IFIs)، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)(فاين وميلوناكيس، 2008؛ سميث، 1994؛ سويتلاند، 1996 ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007).

أكد آدم سميث (سميث، 1994) أن ثروة الأمم تكمن في كل من كمية ونوعية مدخلات العمل حيث تشكل قدرات الأفراد المتعلمين والمهرة عاملاً أساسياً في توليد ثروة المجتمع وتطوره. وكما لاحظ سميث، فإن المناهج المبكرة للتنمية لم تؤكد على دور الناس والتجارة الحرة ولكن على ضرورة وجود سوق محمية مدفوعة بالآلات الحديثة (سميث، 1776 – 1994؛ سويتلاند، 1996). وحتى القرن الثامن عشر، أكد العديد من خبراء الاقتصاد على أهمية رأس المال المادي (الكمية) من أجل إكمال أي عملية إنتاج، حيث تم وضع المال والمصانع والآلات جنبًا إلى جنب مع الأرض والعمال كعوامل رئيسية للإنتاج (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007). أظهر سميث كيف أن الأفراد أو العمال كانوا مطلوبين جسديًا لإكمال عملية الإنتاج، وبالتالي كان لديهم قيمة كمية في عملية الإنتاج وحسب. ونتيجة لذلك، لم يكن مهمًا ما إذا كانت لديهم المعرفة أو الخبرة أو المهارة (القيم النوعية) لما كانوا يفعلونه. كان سميث مدركاً لإمكانيات الإنتاج التي يمكن توليدها من خلال الجمع بين القدرات الفردية للعمال في تقسيم العمل عندما ذكر أن *"النشاط الاقتصادي لا يغذيه العمال ككتلة جماعية ولكن من خلال القدرات المكتسبة والمفيدة لجميع سكان المجتمع أو أعضاءه"* (سميث، 1776، نقلاً عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007: 28). ثم اقترح سميث أن القدرات الفردية يجب أن يُنظر إليها على أنها نوع من رأس المال (البشري) وبالتالي عامل إنتاج ووسيلة لتوليد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007: 28).

بناءً على أفكار سميث، اقترح ميل (1848) أن هذه القدرات ثابتة بطبيعتها في الشخص ولا يمكن اعتبارها ثروة بحد ذاتها. وذكر ميل أن القدرات البشرية تعمل "كمرافق اقتصادية – وسائل للثروة" في المجتمع. والسؤال هنا هل ميل في هذه المرحلة يشير إلى أن القدرات البشرية تنشأ من خلال استخدام موارد رأس المال، أم أنها في الواقع أحد موارد رأس المال؟ يبدو أن هذا المنظور يتسم بالكمية والنوعية في الوقت نفسه. فقد سعى ميل إلى بناء حجة حول أهمية رأس المال البشري باعتباره عاملاً نوعياً للإنتاج يمكن تطويره وصقله يسهم في زيادة الدخل الوطني والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فقد ذهب ميل إلى أبعد من آدم سميث كونه استشف الدور الذي يمكن للحكومات أن تلعبه في تطوير رأس المال البشري (ميل، طبعة 1848 – 1988؛ سويتلاند، 1996؛ فاين وميلوناكيس، 2005). تستطيع الحكومات أن تؤثر على الناس وتنمية قدراتهم الكامنة من خلال تقديم السلع العامة بما في ذلك، على وجه الخصوص والأهم بالنسبة لرأس المال البشري، من خلال وضع خطط تنموية اجتماعية بعيدة المدى لتقديم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية. وعلى النقيض من كتابات سميث في القرن الثامن عشر، بحلول الوقت الذي كتب فيه ميل أعماله عن الاقتصاد السياسي، كانت قيود السوق الحرة قد انكشفت بقسوة في مجتمع بريطاني مزقته الثروة الهائلة والفقر المدقع والبؤس (سويتلاند، 1996). وكان على الدولة، في نظر ميل، أن تتولى دوراً في تخفيف هذا الأمر وتحسين حياة أفراد الطبقة العاملة.

وقد يثير هذا الرأي السؤال التالي: إذا كان رأس المال البشري مخصصًا فقط لزيادة ثروة المجتمع والدخل الوطني والتنمية الاقتصادية، فما هي الفوائد التي تعود على الناس أنفسهم؟ في محاولة للرد على هذا التساؤل، زعم جاكوب مينسر (1958) أن القدرات البشرية التي يتم تطويرها في برامج التدريب تؤثر بشكل مباشر على الدخل الشخصي لأي شخص. وأكد بلوج (1976) ما صرح به جاكوب مينسر من خلال القول بأن مفهوم رأس المال البشري يدعم فكرة مفادها أنه كلما زاد المال الذي ينفقه الناس عليهم ليصبحوا ماهرين ومتعلمين، كلما استفادوا أكثر من حيث آفاق حياتهم المهنية. وبالنتيجة لكي يحقق الناس العائد المالي والاجتماعي الأمثل، يحتاجون إلى الاستثمار في أنفسهم أولاً (بلوج، 1976). ولقد أشار بيكر في دعمه لهذا الرأي إلى أن "الدليل الأكثر إثارة للإعجاب على الأرجح هو أن الأشخاص الأكثر تعليماً ومهارة يميلون دائماً إلى كسب المزيد من المال مقارنة بغيرهم" (بيكر، 1964). ولكن وجهة النظر هذه، التي تثير مشاكل لأسباب عديدة كما يشير فاين

(2001، وكذلك فاين وميلوناكيس، 2008)، أصبحت مع ذلك بمثابة وجهة نظر تقليدية في المؤسسات المالية الدولية.

وفي العديد من الدول مثلاً، يتجه العديد من الخريجيين نحو إعادة تدريب أنفسهم واكتساب المزيد من المهارات حتى يتمكنوا من الاستفادة من أنشطة سوق العمل الأخيرة، وغالباً على حساب نفقات شخصية كبيرة. وعلى هذا فإن هذه القدرة على تعزيز المهارات من خلال الدخل الخاص تزيد من الطبقية في المجتمعات بين أولئك القادرين على تحمل تكاليفها وأولئك غير القادرين. ومن هنا فإن السؤال الاستراتيجي الرئيسي هو إلى أي مدى يصبح تنمية رأس المال البشري في المقام الأول مهمة تقع على عاتق الحكومة وليس الفرد، أو أين يكمن التوازن بين الاثنين. وباختصار، إذا كان التعليم الإضافي وبرامج التدريب والمهارات من شأنه أن يحسن من تنمية رأس المال البشري: فكيف ينبغي لنا أن ندفع ثمن ذلك؟ ولعل الإجابة على هذا التساؤل تكمن في كون أن الليبرالية الجديدة كانت هي المذهب السائد في مجال التنمية خلال العقود الأخيرة، كما هو مضمن فيما يسمى "إجماع واشنطن وما بعد واشنطن". وقد أشار أهرينز إلى أن "سياسات إجماع واشنطن أكدت على التدابير السياسية الأساسية في عصر الانتقال (مثل الاستقرار والتحرير)، ولكنها أهملت بناء المؤسسات (باستثناء حقوق الملكية الخاصة). ومع ذلك، فإن فشل برامج الانتقال التي قادها صندوق النقد الدولي في بلدان مثل روسيا كشف بشكل خاص عن أن نهج التحرير والخصخصة لم يحقق بشكل تلقائيً هياكل سوق فعالة ومستدامة" (أهرينز، 2006: 13).

ولقد أصبح الترويج للسياسات التي تدعو إلى تنمية رأس المال البشري وسيلة تمكن الدول المركزية من ممارسة أشكال جديدة من السيطرة على الأطراف وشبه الأطراف، وفي هذه العملية كان هذا يميل إلى المساعدة في استنزاف العالم غير الغربي من سكانه المهرة مع تهميش غير المهرة. على سبيل المثال، غيرت ألمانيا سياساتها المتعلقة بالهجرة من أجل تحقيق مستواها المرتفع من الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال النص على أنه لن يُسمح إلا للمهاجرين المهرة بدخول البلاد على أساس دائم (ديساي وآخرون، 2001). وبالتالي أصبح رأس المال البشري شكلاً من أشكال القوة المعرفية وهو ما يتماشى مع أفكار سعيد ووالبرشتاين التي ستشير

إليها هذه الورقة لاحقاً بدقة، مما يسمح لدول العالم الغربي باستخدام شعوب العالم غير الغربي كمصدر للعمالة المهاجرة الرخيصة والماهرة. وقد وفر هذا الاستخدام للمهاجرين كعمال مهرة (وغير مهرة أيضًا) الخبرة وساعد تلك الدول "المتقدمة" على النجاح في قطاع تكنولوجيا المعلومات في تسعينيات القرن العشرين على سبيل المثال.

خلاصة القول، أن مفهوم رأس المال البشري يشير إلى القيمة التي تمثلها القدرات والمعارف والمهارات التي يمتلكها الأفراد في المجتمع. ويعتمد هذا المفهوم على الفكرة الأساسية وهي أن الأشخاص الذين يتمتعون بتعليم جيد، تدريب مستمر، وتجربة مهنية قيمة يمكنهم المساهمة بشكل أكبر في تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي بشكل عام، وتعزيز القدرة التنافسية والتطور المستدام للمجتمعات والدول. وإن مفهوم رأس المال البشري له أبعاد استراتيجية يمكن تقسيمها إلى أ- التعليم والتدريب وهما الأساس في تطوير القدرات والمهارات، ثم ب- الصحة العامة التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية والاستدامة الاقتصادية، يليه ج- الابتكار والتطوير الذي يعزز من قدرة المجتمعات على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

ويمكن اعتبار رأس المال البشري سلاحًا ذا حدين، خاصة عند النظر إلى استفادة الدول المتقدمة في العالم الغربي من الدول المصدرة لرأس المال البشري من العالم غير الغربي من حيث تدفق المهارات والعمالة الماهرة من البلدان النامية (مثل المهاجرين العاملين في مجالات متعددة) من خلال برامج الهجرة التي تتيح لها جذب أفضل المواهب العالمية. هذه البلدان تستثمر في تعليم وتدريب رأس المال البشري بشكل مستمر لتحافظ على مكانتها الريادية. أما الدول المصدرة لرأس المال البشري، فهي غالبًا ما تعاني من "هجرة العقول"، حيث يغادر العديد من الأفراد ذوي التعليم العالي والمهارات المتقدمة إلى الدول الغربية بحثًا عن فرص أفضل، سواء في التعليم أو العمل. وهذا قد يضع ضغطًا على هذه الدول من حيث الهجرة المستمرة للأدمغة والمهارات، إذ تصبح تفتقد إلى أفضل المواهب والمهارات التي كان يمكن أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الرفاهية. بالتالي، قد تُعتبر هذه الظاهرة تهديدًا طويل الأمد لاستدامة النمو في بعض الدول "النامية" وقد تؤدي إلى تفريغ هذه الدول من رأس المال البشري الضروري لنموها وتقدمها، وبالتالي ضعف القدرة على التنافس

اقتصاديًا. ولذلك، إدارة رأس المال البشري بشكل جيد داخل العالم غير الغربي، من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، وخلق فرص عمل محلية وتحفيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن بين تصدير المهارات إلى الدول المتقدمة وتطوير المهارات داخليًا يمكن أن يكون تحديًا كبيرًا بالنسبة لها.

ثانياً: – مفهوم رأس المال الاجتماعي

يتعلق مفهوم رأس المال الاجتماعي بالعلاقات الاجتماعية والروابط التي تربط الأفراد ضمن المجتمع وكيفية استفادتهم من هذه العلاقات في تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. هناك بعض المفكرين الذين قدّموا هذا المفهوم بطريقة تختلف قليلاً بناءً على سياقاتهم الاقتصادية والفلسفية. ولكن بشكل عام مفهوم رأس المال الاجتماعي يرتبط بشكل كبير بالثقة، والتعاون، والشبكات الاجتماعية التي تساهم في تنمية المجتمع وتعزيز اقتصاده. وقد أشار سميث لأهمية "الثقة" والتعاون في تأسيس شبكة من العلاقات الاقتصادية القوية بين الأفراد، وهو ما يعكس مبدأ رأس المال الاجتماعي بشكل غير مباشر. على الرغم من أنه لم يتناول الموضوع بشكل مفصل، إلا أن أفكاره تركزت على فكرة أن العلاقات الجيدة بين الأفراد تُساعد في تحسين الأداء الاقتصادي (سميث، 1776). وكان يرى أن الأفراد في السوق يتصرفون بناءً على مصلحتهم الذاتية، لكنهم في نفس الوقت يتعاونون بطريقة غير مباشرة لتحقيق منفعة مشتركة ونتائج اقتصادية إيجابية.

وكنظرية تم تأسيس نظرية رأس المال الاجتماعي مع مطلع الثمانينيات والتسعينيات عن طريق عالم الاجتماع بيير بورديو (1986) الذي يعتبر أول من قدم رأس المال الاجتماعي بطريقة منهجية (باباجيانيديس، 2022) والذي وصفه بأنه وصول الأفراد إلى مورد جماعي. "ولقد ميز بورديو بين أربعة أشكال من رأس المال: الاقتصادي الذي يشير إلى حقوق الملكية، والثقافي الذي يعبر عن الأصول المختلفة، مثل الدرجات الجامعية، والرمزي الذي يعكس المكانة الاجتماعية للأفراد، والاجتماعي الذي يشير إلى الموارد المستمدة من الروابط الاجتماعية. ورأس المال الاقتصادي هو الأساس والذي يعتبر منبع لجميع أنواع رأس المال الأخرى من خلال

سلسلة من العمليات التحويلية المعقدة وغير الآلية، وفي ظل ظروف معينة، يمكن تحويلها إلى رأس مال اقتصادي" (بورديو، 1986) (باباجيانيديس، 2022: 151).

بورديو قدم مفهوم رأس المال الاجتماعي بشكل أكثر وضوحًا في سياق الدراسات الاجتماعية. فبالنسبة له رأس المال الاجتماعي يشير إلى الشبكات الاجتماعية التي يمتلكها الأفراد والتي يمكن أن تساعدهم في الحصول على مزايا اجتماعية واقتصادية. وقد ربط بين رأس المال الاجتماعي والوضع الاجتماعي للأفراد، حيث أن امتلاك شبكة من العلاقات القوية يمكن أن يعزز مكانة الفرد في المجتمع. وهذا يتناقض مع ما قدمه روبرت بوتنام (1993) الذي تعامل مع رأس المال الاجتماعي باعتباره منفعة عامة . أي مقدار الإمكانات التشاركية، والتوجه المدني، والثقة في الآخرين المتاحة للمدن أو الدول أو الأمم (بوتنام 1993، 2000) وليس كمنفعة خاصة كما قدمها بورديو. وبين هذين المنظورين أكد كولمان (1988) في نظريته أن رأس المال الاجتماعي يرتفع في تصور بوتنام من سمة للأفراد إلى سمة للتجمعات والشبكات والعلاقات الاجتماعية الكبيرة ويصبح رأس المال الاجتماعي سمة جماعية تعمل على المستوى الكلي (كولمان، 1988). وبشكل عام، تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي ليشمل:

1- **العلاقات والثقة بين الأفراد:** حيث تُعد الثقة المتبادلة بين الأفراد عامل أساسي في تحفيز التعاون بين الأفراد والمؤسسات.
2- الشبكات الاجتماعية: حيث تساهم الشبكات الاجتماعية في تسهيل الوصول إلى الفرص التي توفر الدعم والمعلومات والموارد.
3- **المعايير والقيم المشتركة:** التي تدعم بيئة العمل الجماعي والتضامن الاجتماعي وتعزيز التعاون والتفاعل الاجتماعي الذي يؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

إذن، يمكننا القول إن رأس المال الاجتماعي يتمثل في الفوائد التي تتحقق من خلال التفاعل الاجتماعي وتعزيز عامل الثقة المتبادلة وأهمية رأس المال الاجتماعي تكمن في "العلاقات" وأن الشبكات الاجتماعية تشكل أصلاً

قيماً فيها، لذلك يأتي التفاعل الاجتماعي والعمل الجماعي كعناصر حاسمة حيث يتعلق رأس المال الاجتماعي في الأساس بكيفية تفاعل الناس أي طبيعة العلاقات الاجتماعية، والمعايير والتفاهمات المشتركة التي تؤثر على أفعال الأفراد وتفاعلاتهم.

وخلاصة القول، ربط بعض المهتمون من العلماء والمفكرون رأس المال الاجتماعي بالتعاون والثقة في العلاقات الاقتصادية مثل سميت حيث أن أفكاره تركزت على فكرة أن العلاقات الجيدة بين الأفراد تُساعد في تحسين الأداء الاقتصادي (سميث، 1776). بينما البعض الأخر مثل بورديو وبوتنام وكولمان وبشكل أكثر تطويراً وتفصيلاً ربط رأس المال الاجتماعي بمجموعة من العوامل الاجتماعية مثل الشبكات، والمعايير، والثقة في كل المجالات، والهوية الاجتماعية، والانتماء، وما إلى ذلك. ولكن السؤال هل يمكن القول بأن رأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري هما وجهان لعملة واحدة طالما أن كلاه لكنهما ما يعنى بالأفراد والمجتمعات؟ الحقيقة، بالرغم من أنهما يشتركان في اهتمامهما بالأفراد والمجتمعات وإنهما مفهومان مترابطان لكنهما ليسا وجهين لعملة واحدة (ولكوك، 2000) حيث أن رأس المال البشري يشير إلى المهارات، المعرفة، القدرات، والخبرات التي يمتلكها الأفراد. فهو بشكل أساسي يتعلق بالقدرات الفردية وكيفية تحسين وتطوير هذه القدرات لتعزيز الإنتاجية والأداء الاقتصادي. على سبيل المثال، التعليم والتدريب والتجارب العملية كلها عناصر تساهم في بناء رأس المال البشري، بينما رأس المال الاجتماعي يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والشبكات التي تنشأ بين الأفراد داخل المجتمع. وهو القيمة التي تأتي من الروابط الاجتماعية، الثقة المتبادلة، والتعاون بين الأفراد أو الجماعات، وبالتالي هذه الشبكات الاجتماعية يمكن أن تساعد الأفراد على الوصول إلى الموارد والمعلومات، وبالتالي تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي. إذن، في حين أن كلا المفهومين يعنى بتطوير الأفراد والمجتمعات، فإن رأس المال البشري يركز على تنمية القدرات الفردية، بينما رأس المال الاجتماعي يركز على العلاقات والشبكات التي تساهم في تحسين الأداء الجماعي. (سميث، 1776، بورديو، 1986، وبوتنام 1993، وكولمان ،1988). ورغم أن كلاهما يمكن أن يعزز رفاه الأفراد والمجتمعات، إلا أن استثمار أحدهما لا يعني بالضرورة استثمار الآخر، ويمكن أن يكون لكل منهما تأثير مختلف في السياقات الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يلي تفصيل أكثر يوضح العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي.

ثالثًا: – العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي

1- من حيث القياس

في الآونة الأخيرة، قام أغلب خبراء الاقتصاد السائد، في أعقاب الانتقادات التي وجهت إلى إجماع واشنطن وتركيزه الأحادي على السوق الحرة والمثالية المحتملة، بتوسيع إطارهم المرجعي من خلال ربط النمو الاقتصادي بأفكار رأس المال الاجتماعي. وبهذا يزعم هؤلاء الاقتصاديون أنهم يأخذون المجتمع على محمل الجد، على الرغم من أن العديد من المنتقدين زعموا أن العكس هو الصحيح لأسباب سأعرضها. ومن المهم أن رأس المال الاجتماعي يتبع فكرة رأس المال البشري التي لها جذور أقدم بكثير في الاقتصاد السياسي الليبرالي كما هو موضح بالفعل. والحجة التي تطورت على نطاق واسع هي أن التنمية تتطلب الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007). يمكن أن تلعب هذه الفوائد المزعومة دورًا حاسمًا في الأنشطة الاقتصادية للمجتمع، وبالتالي يمكن للمرء أن يقيس رأس المال البشري من خلال قياس التحسن في هذه الأنشطة. ومن المثير للاهتمام أن بعض هذه القيم الاجتماعية المرتبطة برأس المال البشري هي أيضًا بعض الجوانب الرئيسية لرأس المال الاجتماعي. ولكن هل يعني هذا إذن أن رأس المال الاجتماعي قد يخضع أيضاً لنفس القياسات ومشاكل القياس التي يخضع لها رأس المال البشري؟ من وجهة نظر منظمة "المجتمعات الصناعية الكبرى"، فإن رأس المال الاجتماعي، مثل رأس المال البشري، يشكل جزءاً من إطار القوة والمعرفة في النظام العالمي، وهو عبارة عن مجموعة من الأفكار التي ادعت أنها تتمتع بمكانة علمية وبالتالي لا تقبل الطعن باعتبارها السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تنظيم الاقتصاد والمجتمع إذا كان من المقرر أن يكون هناك تقدم يمكن قياسه بموضوعية. ومن غير المستغرب أن تكون النظرية الاقتصادية والتنموية التي أصبحت القاعدة العالمية للمؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية نتاجاً لمراكز المعرفة والتعليم في الدول الأساسية لمنظمة "المجتمعات الصناعية الكبرى"، الأمر الذي يجعلها شكلاً من أشكال المعرفة التي تخدم مصالح هذه الدول والشركات في الدول الأساسية. وحتى الدول شبه الهامشية القوية مثل مجموعة "المركزية الاقتصادية والاجتماعية" لا تزال تتبنى جوانب من هذه الأيديولوجية، في حين تحتفظ بحق استخدام الدولة كقوة عاتية

للتغيير الاجتماعي. وعلى نحو مماثل، تطبق الدول المركزية حالياً العديد من هذه السياسات على شعوبها من أجل حل الأزمة المالية العالمية الناجمة، ومن عجيب المفارقات، عن اتباع نفس السياسات (هدسون، 2011).

ومن وجهة نظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن قياس رأس المال الاجتماعي المستقبلي أصعب من قياس رأس المال البشري، لأن "رأس المال الاجتماعي يُنظَر إليه باعتباره مستمداً من عدد من المصادر - الشبكات، والمعايير، والقيم، والتفاهمات" (فوكوياما، 1999، وفاين، 2001، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007:116). وسوف يكون قياس كل هذه العوامل أكثر صعوبة من قياس رأس المال البشري. ذلك أن كل العوامل السابقة تعتمد على مشاعر الناس الذاتية تجاه الأشياء التي تتغير بمرور الوقت. وعلى هذا، فبرغم من صعوبة قياس كل من العوامل السابقة واللاحقة، فإن أنصار رأس المال البشري يرون أنه يمتلك خصائص موضوعية أكثر قابلية للقياس من المشاعر والتصورات والجوانب الذاتية الأكثر مراوغة في رأس المال الاجتماعي مثل عنصر الثقة.

2- من حيث القيم والمنافع

فيما يتصل برأس المال البشري، هناك عنصران مهمان ومترابطان: الأول هو مستويات التعليم والرعاية الصحية للناس (الأفراد/المجموعات)؛ والثاني هو كيفية توليد هذه الصفات لإنتاج الثروة. ومن خلال هذين العنصرين يمكن للمرء أن يحقق ما يسمى بالكيان الواحد وتعظيم المنفعة للأفراد. وهذا يعني من الناحية النظرية زيادة في الدخل الفردي وبالتالي زيادة في الدخل الوطني. وهذا على الأقل هو النموذج البسيط الذي يطرحه رأس المال البشري كجزء من استراتيجية التنمية كما أشير في تعليقات مينسر في وقت سابق من هذا البحث. وعلى النقيض من ذلك، يقدم رأس المال الاجتماعي مجموعة متنوعة من العوامل العلائقية المختلفة باعتبارها في مركز التنمية الاجتماعية. ويذكر كولمان أن "رأس المال الاجتماعي يختلف عن [أشكال] رأس المال الأخرى في أن رأس المال الاجتماعي متأصل في بنية العلاقات بين الجهات الفاعلة وبين الجهات المتفاعلة" (كولمان، 1988). وكمفهوم علائقي، من الصعب طرح نموذج لرأس المال الاجتماعي يناسب القياس الفردي. باختصار،

رأس المال الاجتماعي للفرد مضمن في الشبكات الاجتماعية وليس صفة منفصلة. وعلى هذا، ولتوضيح الأمر، يُقال إن رأس المال البشري، على النقيض من ذلك، يركز على الكفاءات والمهارات والمعارف القابلة للقياس المحددة التي يمتلكها الأفراد والتي يمكن استخدامها لإنتاج القيمة من خلال العمل، في حين يشير رأس المال الاجتماعي إلى شبكة معقدة من الشبكات الاجتماعية (العلاقات) التي تدعم الأفراد في المجتمع. والشبكات الاجتماعية التي يشير إليها رأس المال الاجتماعي تُقدَّر للموارد المعيارية التي توفرها للأفراد. وتختلف هذه الشبكات ولا تكون بالضرورة مفتوحة للجميع ولكنها قد تكون مقيدة من حيث الفئات الاجتماعية مثل الجنس أو العرق أو الطبقة.

من الواضح أنه يمكن للمرء أن ينظر إلى رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي من خلال الوظائف التي تلعبها كل من المؤسسات الاجتماعية وقدرات الأفراد، حيث أن كلاهما معني بخلق القيمة والإنتاج. على سبيل المثال، يوضح بيكر أن الأنشطة الاقتصادية في المجتمعات تتأثر برأس المال الاجتماعي وكذلك رأس المال البشري عندما يلاحظ أنه "حتى في سوق شيكاغو للخيارات شديدة العقلانية، تتطور العلاقات بين المتداولين في البورصة وتستمر وتؤثر على صفقاتهم" (بيكر 1983، نقلاً عن كولمان، 1988؛ فوكوياما، 1999). في هذه المرحلة، حاول كولمان مع بيكر التركيز على الطرق التي يمكن أن يتأثر بها رأس المال البشري برأس المال الاجتماعي للناس. على سبيل المثال، تعتمد علاقات الثقة التي تدعم الأنشطة الاقتصادية الرأسمالية على كل من رأس المال الاجتماعي (شبكات الاتصالات التي أقيمت بين المتداولين) وكذلك رأس المال البشري (المهارات والذكاء المحدد للمتداولين الأفراد). وعلى هذا النحو، أعلن كولمان (1988) أن "المجموعة التي يوجد داخلها قدر كبير من الثقة والثقة الواسعة قادرة على إنجاز أكثر بكثير من مجموعة مماثلة بدون تلك الثقة" (كولمان، 1988: 101). ومع ذلك، يقترح روبرتس (2008) أن بناء الثقة في حد ذاته "يتطلب المعرفة وتنفيذ المعاملات المعقدة التي تتطلب مدخلات العديد من الأطراف" (روبرتس، 2008: 15). لا يُظهر بيان روبرتس فقط أن تنفيذ مثل هذه المعاملات المعقدة يتطلب عمالة ماهرة وذات معرفة، بل وأيضًا معرفة كيفية بناء علاقات الثقة بين "الأطراف" والأشخاص والمؤسسات الاجتماعية والسياسات الحكومية الجيدة. وبالتالي، فإن رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي مترابطان في بعض النواحي.

3- من حيث وحدات الأسرة والتعليم

في محاولة لمعالجة النقطة أعلاه، قال ديفيد (2001: 04) إن رأس المال الاجتماعي "يمكن النظر إليه مجازيًا باعتباره نوعًا من (الغراء) يربط بين الأعضاء المكونين للمجتمع، وبالتالي يسمح لهم بالعمل بشكل أكثر إنتاجية في المجال الاقتصادي". وقد أكد أن رأس المال الاجتماعي هو "شكل من أشكال المعرفة" التي تشكل فائدة علاقاتية أكثر من كونها سمة شخصية يمتلكها الأفراد: وبالتالي فهو جزء من الشبكات المعقدة للعلاقات الاجتماعية بين الناس، في حين يشير رأس المال البشري إلى الكفاءات والمعارف والمهارات المحددة للفرد. كما ذكر أن مفهوم رأس المال البشري "محدد بشكل شامل" حيث يشمل القدرات الشخصية والمعلومات والأفعال الفردية والمعاملات الشخصية. وبالمقارنة، يظل رأس المال الاجتماعي فكرة أكثر غموضًا حيث كان هناك إجماع فكري أقل بكثير حول معناها أو كيفية قياسها. ومع ذلك، فمن المعقول أن نفسر وجود علاقة بين الاثنين من حيث أن الناس ليسوا مجرد أفراد، بل هم موجودون في مجتمعات حيث لديهم علاقات مع الآخرين. وهذه العلاقات، رأس المال الاجتماعي، هي التي تغذي رأس المال البشري وتساعدهم على تطويره (صفاتهم الفردية).

وعلى النقيض من رأس المال الاجتماعي، يقترح مينسر وبولاشيك (1974) أن رأس المال البشري عامل حيوي "إلى الحد الذي تكون فيه المكاسب في سوق العمل دالة على مخزون رأس المال البشري الذي تراكم لدى الأفراد، فإن سلسلة من الاستثمارات الصافية الإيجابية تؤدي إلى زيادة القدرة على الكسب على مدار دورة الحياة" (مينسر وبولاشيك، 1974: 78). وأضافا أنه "عندما يكون الاستثمار الصافي سلبيا، أي عندما تتآكل مهارات السوق بسبب الاستهلاك، تنخفض القدرة على الكسب" (مينسر وبولاشيك، 1974: 78). إذن، ما هي العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والبشري في أدبيات الاقتصاد؟ يعتقد داسجوبتا وسراج الدين (2001) أن مفهوم رأس المال البشري مقبول الآن بشكل جيد، كما زعما أن رأس المال البشري يتطور من خلال علاقته برأس المال الاجتماعي.

إن رأس المال الاجتماعي يعمل عبر الأجيال المتعاقبة من خلال الشبكات التي يخلقها والتي تنقل القيم والمعتقدات والممارسات. وهذه بدورها تشكل معلومات عن تطوير الأجيال المتعاقبة لرأس مالها البشري (مهاراتهم الفردية، إن العلاقات الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي تشكل أهمية بالغة في اقتصاد السوق الرأسمالي السليم. على سبيل المثال، ذكر كولمان أن "العلاقات الأسرية مهمة في السوق بقدر أهمية استقرار الملكية" (كولمان، 1988: 98). إن الأسر قادرة أكثر من أي شخص آخر على التأثير على رأس المال البشري لأطفالها سواء بشكل إيجابي أو سلبي. وتدرك معظم الأسر أن مستقبل أطفالها يعتمد على عوامل مثل الحاجة إلى بيئة منزلية داعمة. ومن هنا يأتي التركيز في العديد من البلدان على دعم الأسرة لتعليم أطفالها. على سبيل المثال، في ليبيا، العديد من الأسر الليبية اتجهت مؤخراً لتسجل أطفالها لتعلم اللغات الأجنبية منذ سن مبكرة كأهم مهارة تدعم المؤهلات العلمية لديهم، حيث تعتقد هذه الأسر أنها من أهم متطلبات سوق العمل الليبي. ولكن، وبالرغم من جهود الأسرة في دعم وتحسين قدرات ومهارات أبنائها، إلا أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي قد تحد من هذه الجهود وقد تكون من أصعب العناصر وهي رغبة الطفل وطموحه الذاتي.

لذلك، فأنه في حين يمكن للأسرة أن تلعب دوراً حاسماً في الحياة التعليمية لأطفالها، إلا أن جودة التعليم والتدريس تلعب دوراً أعظم في تشكيل التطور الفكري للطفل. وبالتالي، فإن قطاع التعليم هو الوحدة الحيوية الثانية في تنمية رأس المال الاجتماعي حيث يخضع للاستراتيجيات الاجتماعية والحكومية في المجتمع. والافتراض هنا هو أن المجتمع الفعّال يتطلب شعباً متعلماً. ولتوضيح أهمية السياسات التعليمية في تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري، يمكننا أن ننظر في نجاح عدد من البلدان الآسيوية في العقود الأخيرة. على سبيل المثال، بعد أن حققت سنغافورة استقلالها في عام 1965، تمكنت من تحويل نفسها بحلول عام 1990، لتصبح الدولة ذات ثاني أعلى مستوى معيشة في آسيا، وبعد ست سنوات تجاوزت سنغافورة العديد من البلدان الغربية الصغيرة من حيث نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي (داسجوبتا وسراج الدين، 2001، وتيلاك، 2002). وفي ثمانينيات القرن العشرين، تمكنت جمهورية كوريا من تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط 9.4% سنوياً، تلاه معدل نمو بلغ 7.2% خلال الفترة 1990–1995 (إيتو 1997، نقلاً

عن تيلاك، 2002:03). وفي عام 1996، تمكنت كوريا من الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وخلال عامي 1980 و1990، سجلت كوريا معدل نمو استثنائي بلغ 10.2% سنوياً في المتوسط، تلاه معدل نمو أعلى بلغ 12.8%. ومن أجل توليد هذا النمو، ركزت هذه البلدان على تنمية رأس المال البشري لديها من خلال نظام تعليمي قوي (تشيكانتل وبنكر، 2004؛ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007، وتيلاك، 2002). ومن ثم فإن هذه البلدان وأدائها الاقتصادي من حيث النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ونظام التعليم، جعلها مثالاً عظيماً للعديد من البلدان النامية والمتقدمة. ولكن السؤال يظل مطروحاً، وهو مدى إمكانية تعميم تجارب هذه البلدان على أجزاء أخرى من شبه المحيط والمحيط، ومدى عكس تطورها لأي التزام بالنظريات الليبرالية. وعلاوة على ذلك، يعتقد داسجوبتا وسراج الدين أن المستوى الاقتصادي المرتفع الذي وصلت إليه البلدان الآسيوية يرجع جزئياً إلى استثمارها في رأس المال البشري. "إن العوامل التقليدية مثل الاستثمار في رأس المال البشري والمادي والتكنولوجيا لا تفسر إلا جزئياً معدلات النمو المرتفعة للاقتصادات "المعجزة" في شرق آسيا" (داسجوبتا وسراج الدين، 2001: 44). وقد ثبت خطأ الرأي القائل بأن البلدان الآسيوية لن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، والذي عبر عنه العديد من خبراء الاقتصاد. وما ثبت هو الحال أيضاً مع "النمور الآسيوية": كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وهونج كونج، وكذلك الصين واليابان. فقد حققت جميع هذه البلدان نجاحاً اجتماعياً واقتصادياً جزئياً من خلال الاستثمار الحكومي الضخم في أنظمتها التعليمية، على النقيض من معاداة الدولة في نظرية الليبرالية الجديدة.

4- من حيث الاستراتيجيات والفوائد

كما أشار سابقاً ولكوك (2000) إلى أنه على الرغم من أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يكمن في العلاقات في حين يكمن مفهوم رأس المال البشري في الأفراد، إلا أن الاثنين مترابطان إلى حد كبير. فالقدرات والمهارات (رأس المال البشري) التي يتمتع بها الأفراد يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المؤسسات الاجتماعية والعلاقات. وفي الوقت نفسه، تلعب المؤسسات الاجتماعية دورًا رئيسيًا في تطوير رأس المال البشري من خلال توفير احتياجات الناس سواء كانت التعليم أو الرعاية الصحية أو الخدمات الاجتماعية. وعليه، فقد شهدت السنوات الثلاثين الماضية تحولاً في العديد من أسواق العمل إلى سوق حيث يكون الطلب على المتعلمين والمهرة أكبر

من أنواع أخرى من رأس المال مثل رأس المال المادي. وهذا يتوافق مع النقطة التي أثيرت سابقًا حول صعود ما يُطلق عليه غالبًا "اقتصاد المعرفة" حيث يُنظر إلى المؤهلات التعليمية باعتبارها مفتاح النجاح الوظيفي. وقد أيد داسجوبتا وسراج الدين (2001:19) هذه النقطة عندما قالا:

"الفكرة هي أن مفهوم رأس المال المادي كما يتجسد في الأدوات والآلات وغيرها من المعدات الإنتاجية يمكن أن يمتد ليشمل رأس المال البشري أيضًا. وكما يتم إنشاء رأس المال المادي من خلال التغييرات في المواد لتشكيل الأدوات التي تسهل الإنتاج، فإن رأس المال البشري يتم إنشاؤه من خلال التغييرات في الأشخاص التي تؤدي إلى اكتساب المهارات والقدرات التي تجعلهم قادرين على التصرف بطريقة جديدة".

في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، يتم تشجيع الناس على تطوير رأس المال البشري لديهم من أجل الاستفادة من فرص العمل (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007، 2001 وبيكر، 1975). وبالتالي، فإن الحجة تقول إن الاستثمار في رأس المال البشري أصبح مطلبًا مهيمنًا لجميع الدول من أجل زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. ويهدف هذا التكامل إلى تضمين أنواع أخرى من رأس المال مثل الاجتماعي والمادي "الاقتصادي". هذه الأشكال من رأس المال مترابطة ومتكاملة مع عمل الاقتصاد العالمي. يُقال إن رأس المال البشري، مع التركيز على المهارات والقدرات التي يكتسبها الأفراد، ورأس المال الاجتماعي، الموجود في الأنظمة الاجتماعية والعلاقات بين الأشخاص، كلاهما عوامل ملموسة. كما أوضح فاين (2001) أن رأس المال يمكن أن يكون في أي نوع ولكن ليس كل نوع من أنواع رأس المال اجتماعيًا. وقال إن "رأس المال الاجتماعي لا بد أن يوجد كلما تم النظر في القضايا الاقتصادية وغير الاقتصادية معًا. وعلى النقيض من ذلك، فإن المعنى الذي يكون فيه رأس المال اجتماعيًا بالمعنى التاريخي الواسع هو أنه مرتبط بنظام اجتماعي اقتصادي محدد، ألا وهو الرأسمالية (فاين، 2001: 29).

يزعم فاين (2001) أن رأس المال الاجتماعي تاريخياً عبارة عن شبكة من قيم المجتمع ومعاييره وفهمه وأشكاله إلى جانب العلاقات بين الناس والمؤسسات. لكن فاين ناقد وليس مؤيداً للمفاهيم، ويزعم أن الطريقة التي يتم بها استخدام هذه المفاهيم حتى من قبل علماء الاجتماع النقديين مثل بورديو، غير مفيدة ومشوهة لطبيعة الحياة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، زعم فاين أن فكرة رأس المال الاجتماعي أثبتت شعبيتها بين المؤسسات الحاكمة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأنها إلى حد كبير نتيجة لقوة رأس المال نفسه. كان آدم سميث وجون ستيوارت ميل، في نهاية المطاف، من خبراء الاقتصاد السياسي للرأسمالية، لذلك فمن غير المثير للجدال أن نلاحظ أن رأس المال البشري له جذوره كمفهوم داخل بيئة العلاقات الاجتماعية الرأسمالية والنظريات المؤيدة للرأسمالية للاقتصاد والمجتمع. وبذلك، أن رأس المال الاجتماعي يخدم مصالح رأس المال من خلال تعزيز القيم والمعتقدات التي تمكن رأس المال وتضعف العمال. على سبيل المثال، يرى فاين أن هذه النظرية هي أيديولوجية وظيفية للرأسمالية، وحساب غير تاريخي للطبيعة البشرية يعمل على إضفاء طابع مادي على المجتمع وتقويض أفكار التغيير الاجتماعي، وأنها في نهاية المطاف محاولة مقنعة لإعادة إدخال نظرية الاختيار العقلاني في أفكار التنمية الاقتصادية (فاين، 2001). وتقع المسؤولية على عاتق العامل الفرد لتحسين نفسه وقدرته وعلى جعل نفسه جذاباً لصاحب العمل الرأسمالي. وبالتالي، ووفقاً لهذه النظرية فإن الاستراتيجيات الوحيدة التي تحتاج الحكومة إلى اتباعها هي تلك التي تشجع القطاع الخاص، رأس المال، وتدعمه. ويمكن أن تكون هذه الاستراتيجيات إما استثماراً في البنية الأساسية في عوامل مثل النقل والاتصالات والطاقة، أو في رأس المال البشري، مع وجود أمثلة لهذه الاستراتيجيات في السياسات الأخيرة للصين ودول شرق آسيا (فاين، 2001؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007؛ سيكانتل وبنكر، 2004؛ تيلاك، 2002؛ وكولمان، 1988).

في الدفاع عن فكرة رأس المال البشري، قسم ديفيد (2001) رأس المال البشري نفسه إلى شكلين: رأس المال البشري الملموس مثل: القامة والقوة والقدرة البدنية؛ ورأس المال البشري غير الملموس، بما في ذلك: القدرة المعرفية والقدرات الإجرائية. وهذه يمكن إدراكها بشكل مباشر وغير مباشر في الخصائص الجسدية للعامل الفردي (ديفيد، 2001). وعلى الرغم من أن هذه النقطة تعيدنا إلى تعقيد محاولة قياس رأس المال البشري،

فإن وجهة نظر ديفيد، على عكس فاين، هي أنه من الممكن القيام بذلك. وكلا الشكلين من رأس المال البشري (الملموس وغير الملموس) مرتبطان حيث يؤثر كلاهما بقوة على رفاهة الإنسان والنمو الاقتصادي. ولاحظ ديفيد أنه في الاستخدام الحالي من قبل خبراء الاقتصاد، يميل المصطلح إلى الإشارة فقط إلى الشكل الثاني من رأس المال البشري (القدرات غير الملموسة) التي تتمتع بخبرة أكبر ومعايير عالية من التعليم والتدريب ومهارات متميزة. على سبيل المثال، أشار ديفيد إلى أن:

في الولايات المتحدة، يمثل رأس المال البشري غير الملموس (المكون من استثمارات التعليم والتدريب) حوالي ثلاثة أرباع إجمالي المخزون غير الملموس؛ "وبالنسبة للربع المتبقي، كان مخزون رأس المال المخصص للبحث والتطوير في عام 1990 لا يتجاوز نصف مخزون رأس المال المخصص للاستثمار في الصحة والسلامة والتنقل البشري" (ديفيد، 2001: 02).

إن ما يزعمه ديفيد وفابريكانت هو أن الاستثمار في هذا الشكل من رأس المال البشري غير الملموس هو الاستراتيجية الأساسية للحكومات والأفراد. ويتضح هذا في التطورات التي شهدتها العديد من الدول مثل ليبيا في مجال التدريب والتنمية البشرية أو ما ما يسمى "برامج التدريب الوطنية" من أجل سد فجوة المهارات في جميع المجالات في جميع أنحاء ليبيا. ومن خلال هذه البرامج يمكن للخريجين الليبيين من مختلف المجالات التقدم للحصول على التدريب من أجل الاستعداد لدخول حياتهم المهنية. وفي حين كان نظام التعليم الليبي مؤخرًا يولي اهتمامًا كبيرًا بتمويل الكليات الفنية من أجل سد فجوة المهارات واجهت بعض الصعوبات غالبية الخريجون لم يكونوا مؤهلين بالشكل الجيد الذي يقابل متطلبات سوق العمل الليبي. وقد أدت هذه الحقيقة إلى استبدال الموارد البشرية الليبية بالعمال الأجانب في أماكن مختلفة في العديد من القطاعات خاصة الصناعية أو تلك التي تتطلب مهارات عالمية. وبالتالي لم تتمكن هذه القوة البشرية من الخريجيين من تلبية المستويات المطلوبة سواء في القطاع الخاص أو العام لأنهم يفتقرون إلى الاعتقاد "الثقة" في قدراتهم وبدون هذا الاعتقاد، وبدون ثقافة النجاح والقدرة على الإنجاز، فإنهم غير قابلين للتوظيف. وهذا لا يظهر فقط كيف يمكن للأفراد

أن يعرقلوا السياسات السياسية بسبب بعض المعتقدات الخاطئة، بل وأيضاً كيف لم تكن البيئة الاجتماعية داعمة لهؤلاء الأفراد لمواصلة دراستهم. ولم تكن داعمة لتنمية رأس المال البشري.

والاستنتاج الرئيسي هنا هو أن السياسات الحكومية قد تشكل محورًا لتنمية رأس المال البشري ولكن في إجماع واشنطن وما بعد واشنطن فإن هذا يعني عمليًا التمويل العام للشركات الخاصة لتقديم هذه الخدمات، وهو ما يسمى أحيانًا بمبادرة التمويل الخاص (PFI) أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). وكما يزعم هيكمان ولوشنر وتابر (1999)، فإن السياسات الوطنية قد تعزز تكوين رأس المال البشري وقد تساهم في "تغيير نسبة القوى العاملة الماهرة بشكل كبير" (هيكمان وآخرون، 1999:25). وقد أيد هذه النقطة بيكر (1975)، الذي اقترح أن قدرات الناس هي العامل الأكثر أهمية وبالتالي ينبغي أن تكون محورية لأي استراتيجية اقتصادية حكومية (بيكر، 1975 ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007).

وفي هذا السياق تأتي الصين كمثالاً جيداً لسوق عمل ناشئة ناجحة مدفوعة بسياساتها نحو الاستثمار المرتفع في رأس المال البشري من أجل إنتاج عمال متعلمين تعليماً جيداً. وفي بعض العوامل، تفوقت الصين، كما هي الحال مع غيرها من الاقتصادات الآسيوية الناجحة، على أغلب الدول الأوروبية من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن "الصين تفوقت على الولايات المتحدة لتصبح أكبر مصدر في العالم لسلع تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة توجيه الشبكات وما إلى ذلك، والتي تساعد في خلق اقتصاد المعرفة الجديد" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007: 23). إن تحول الإنتاج ورأس المال إلى الشرق يشكل جزءاً من توازن القوى المتغير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يتعين على هذه الدول أن تتكيف معه، ومن غير المستغرب أن تصبح الصين الآن مستثمراً مهماً في هذه الدول وعدد من الدول الأفريقية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007).

على سبيل المثال، قال تشونج مانينغ، مدير إدارة غرب آسيا وأفريقيا التابعة لوزارة التجارة، "*كانت هناك 26 شركة صينية تعمل في ليبيا. إن أعمالهم، التي تقدر قيمتها بأكثر من 20 مليار دولار، كانت في العقارات والسكك الحديدية وخدمات النفط الخام والاتصالات* (يان، 2011). ليس هناك شك في أن الصين هي واحدة من تلك البلدان، مثل البرازيل والهند وروسيا) كتلة (CRIB) التي سعت من خلال التدخل الحكومي الاستراتيجي للتكيف مع ظهور اقتصاد المعرفة في النظام العالمي الاستشراقي الحديث. لاحظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه بينما كتلة (CRIB) تعيد تشكيل اقتصاد العالم فإنها تعاني من نقص في الخريجين المؤهلين جيدًا والموظفين المؤهلين بشكل مناسب حيث "يتمتع سكان الهند بمستوى تعليمي أقل بكثير من الصين، كما ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" أن 61٪ فقط من البالغين الهنود يمكنهم القراءة؛ وفي الصين الرقم أكثر من 90٪" كل هذه العوامل قد تحد من المجتمع الهندي في نموه الاجتماعي والاقتصادي (اليونسكو نقلاً عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007: 32). يبدو أن الاستثمار في رأس المال البشري أمر منطقي بالنسبة للدول النامية إذا كانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية صحيحة في تحليلها. ولكن هذا الاستثمار يصبح أيضاً وسيلة لتحويل الثروة العامة إلى شركات تعليمية خاصة، وهو ما يبدو وكأنه يتعارض مع أيديولوجية الليبرالية الجديدة.

لا شك أن الناس لا يستطيعون العيش بدون الزراعة والتصنيع معاً، حيث ما زالوا يعتمدون على المواد الخام مثل القطن وبذور النباتات والحديد والنفط. ويظل رأس المال المادي يشكل محوراً مركزياً لأي مجتمع. ومع ذلك، يزعم أنصار فكرة اقتصاد المعرفة العالمي الآن أن المعرفة أصبحت العامل الأكثر أهمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (البنك الدولي، 2003). ومن خلال تبني وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقوة الحوسبة، حققت الصين والهند تحسينات سريعة في تنميتهما الاقتصادية، وإن كان ذلك قد تم بشكل غير متساو. وكانت الصين، على وجه الخصوص، نشطة للغاية في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البنك الدولي، 2003). وبناء على ذلك، عدلت العديد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل ليبيا قراراتها فيما يتصل بجودة نظامها التعليمي وتوجيه سياسات/برامج الاستثمار في رأس المال البشري، وإن أي استثمار في الموارد البشرية ورأس المال يبدأ بالنظام التعليمي. وبالتالي فقد تبنت استراتيجية رعاية الطلاب للدراسة في

الخارج في أماكن مثل الولايات المتحدة وأوروبا، كجزءٍ من الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تجنب الاعتماد بالكامل على قطاع النفط في تشغيل الخريجين.

ويعكس هذا التصريح الاعتقاد بأن هناك علاقة قوية بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وكيفية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في البلاد، ورأس المال البشري، من أجل تلبية متطلبات سوق العمل في البلاد. وهذا بدوره يرتبط بأحدث التطورات في صعود اقتصاد المعرفة العالمي. مرة أخرى، عندما نفحص معنى هذا المفهوم مع التركيز على التعلم والتعليم والصناعات التكنولوجية العالية الجديدة، فإنها تميل إلى أن تكون مجالات تسيطر عليها الدول في المركز أو ما يسمى بالدول "العظمى أو المتقدمة"، إما بشكل مباشر أو من خلال الاستثمار والسيطرة غير المباشرة على الشركات المتمركزة في جميع أنحاء العالم. وهذا يقودنا إلى سؤال بالغ الأهمية سبق أن أثاره بن فاين: من الذي يستمد قوته من تعزيز رأس المال البشري؟ ومن الذي يستفيد منه؟ ولكي أتناول هذا السؤال أود أن أخرج من إطار الأفكار التقليدية حول التنمية وأن أستعين بأفكار شخصيات مثل الكاتب ما بعد الاستعماري إدوارد سعيد.

سؤال بن فاين حول من يستمد قوته من تعزيز رأس المال البشري ومن الذي يستفيد منه يفتح أفقًا واسعًا للتفكير في القوى الاجتماعية والاقتصادية من منظور غير تقليدي. إذا عدنا إلى الفكر ما بعد الاستعماري، نجد أن هذا السؤال يطرح فكرة تأثير القوى الاستعمارية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للعالم، وخصوصًا في العلاقة بين الدول "المتقدمة" و"النامية" أو "التابعة." إدوارد سعيد في أعماله مثل "الاستشراق" يركز على كيفية تشكيل المعرفة والتصورات حول العالم الثالث من خلال النظرة الاستعمارية الغربية. وفقًا له، فإن تعزيز رأس المال البشري في السياقات الاستعمارية قد لا يكون مفيدًا بشكل متساوٍ للجميع. بل قد يكون أداة لتكريس الهيمنة الاقتصادية والسياسية. من هذا المنظور، يمكن القول إن الدول القوية أو الشركات العالمية هي التي "تستمد قوتها" من تعزيز رأس المال البشري في الدول النامية، حيث تُستثمر هذه القوى في تعزيز التعليم والتدريب ليس من أجل رفاهية الأفراد، بل من أجل تلبية احتياجات أسواق العمل العالمية التي تسيطر عليها. كأن تتعلم لغة

هذه الأسواق العالمية وتعمل بها لأجل تلبية احتياجات أسواق العمل فيها بينما يعتقد الافراد من الدول "النامية" أنهم متميزون كمهرة.

الحقيقة، أن الأفراد في الدول النامية قد يستفيدون من تحسين مهاراتهم وتطويرها، لكن في النهاية، هذه الفائدة قد تكون محدودة إذا كانت القوى الاقتصادية العالمية هي التي تقرر المسارات التي ينبغي أن يسلكوها. بمعنى آخر، رأس المال البشري يُستغل أحيانًا بشكل "أداتي" لتعزيز الاقتصاديات الغربية أو الشركات الكبرى. والسؤال كيف يمكن للدول غير المركزية أن تمتلك قرار تلك المسارات من خلال صناع القرار في تلك الدول.

للإجابة على هذا السؤال وفي السياق ما بعد الاستعماري، يمكن أن يكون تعزيز رأس المال البشري أداة لفك الهيمنة أو لتكريسها. الدول التي تملك القدرة على تحديد أشكال التعليم والتدريب (من خلال الهيئات الدولية مثل البنك الدولي أو المؤسسات متعددة الجنسيات) تكون هي التي "تستفيد" في النهاية، بينما قد تكون الفائدة محدودة بالنسبة للأفراد في الدول النامية إذا لم تكن هناك إعادة توزيع حقيقية للفرص والموارد ووضع الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية من قبل صانعي السياسات في تلك الدول. وبالتالي الذي يستمد قوته من تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي هو الدولة أو المؤسسات التي تستثمر في تطوير مهارات ومعارف الأفراد. وحتما لابد أن تشمل تلك الخطط التنموية التعليم، التدريب، وتوفير فرص التطوير المهني، حيث يُعتبر رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي عنصران أساسيان في تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي. أما الذين يستفيدون من هذا النوع من الاستثمار، فهم الأفراد من خلال اكتساب مهارات جديدة وتحسين فرصهم الوظيفية، وكذلك المجتمع بشكل عام، لأن تعزيز رأس المال البشري يؤدي إلى تحسين مستوى الحياة، وزيادة القدرة التنافسية للدولة أو المؤسسات على المستوى الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، الشركات والمؤسسات التي تستثمر في تطوير مهارات موظفيها تستفيد من زيادة الإنتاجية والابتكار ضمن بيئة اجتماعية داعمة من خلال العلاقات والشبكات الاجتماعية والمجتمعية.

خلاصة القول أن القول بأن العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي هي علاقة تكميلية، حيث كلاهما يعدان من الأصول غير الملموسة التي تساهم في تحسين الأداء الفردي والمجتمعي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية. لكنهما يختلفان في التركيز والمفهوم. حيث يشير رأس المال البشري إلى المعرفة، المهارات، الخبرات، والتعليم التي يمتلكها الأفراد. هذا النوع من رأس المال يُعتبر أساسيًا لتحسين الإنتاجية الفردية والمجتمعية، لأنه يُمكّن الأفراد من أداء وظائف بشكل أكثر كفاءة وإبداعًا. بشكل عام، ويركّز رأس المال البشري تحديداً على الفرد وقدراته وقدرته على التحسين الذاتي. بينما يشير رأس المال الاجتماعي إلى العلاقات والروابط الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات. وكما أشرنا أعلاه يلعب عامل الثقة المتبادلة، والتعاون، والتفاعل الاجتماعي، والشبكات الاجتماعية دورا محوريا لقوة رأس المال الاجتماعي. هذا النوع من رأس المال لا يقتصر على الأفراد، بل يشمل المجتمعات والبيئات التي تُسهم في تعزيز التعاون والتنمية والتبادل المعرفي.

رابعاً: – تأثير رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي على التنمية والتخطيط الاجتماعي

بالعودة للسياق ما بعد الاستعماري لسعيد فإن السياسات أو القرارات الحكومية فيما يتعلق بالتنمية وتخطيط الاجتماعي يوفر فرصة لتحدي الخطابات الاستشراقية في الثقافة الغربية، وليس الاستسلام لها (سعيد، 1994أ؛ وكولمان، 2004). وهو ما يعزز بطريقة ما ادعاء سعيد بشأن الاستشراق وربط القوة بالمعرفة وفي الوقت نفسه يتحداه من خلال الإيحاء بأن العالم غير الغربي يمكنه فرض مكانته المستقلة ضمن النظام العالمي الاستشراقي الحديث بغض النظر عن المهارة أو المعرفة المكتسبة أو المستوردة من العالم الغربي وتحدي الافتراضات الاستشراقية (كولمان،2004) وهو بالضبط ما تبرزه أعمال سعيد. قد يكون رأس المال الاجتماعي والبشري مفاهيم غربية تعكس قوة الدول المركزية على جزء كبير من العالم غير الغربي، لكن هذا لا يعني أن الناس في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل ليبيا يفتقرون إلى القوة أو القدرة على استخدامها لتحقيق غاياتهم الخاصة.

منذ الحرب العالمية الأولى، حلت أميركا محل بريطانيا وفرنسا كأقوى دولة عسكريًا ومن حيث إنتاج خطابات المعرفة الاستشراقية من خلال بنيتها التحتية الضخمة من الجامعات ومراكز الفكر (سعيد، 1994أ؛ والرشتاين، 2001). وبالتالي، استطاعت الولايات المتحدة "بنجاح" في استبدال القوى الأوروبية من خلال القوة العسكرية والتكنولوجيا والمعلومات وإنتاج المعرفة، وفي نهاية المطاف من خلال موقعها المهيمن في العالم الرأسمالي المتوسع (سعيد، 1994أ؛ والرشتاين، 2001، 2006). وهو ما يؤكد فكرة تفوق المعرفة الغربية على معرفة العالم غير الغربي. التي تحمل في مضمونها: حق أولئك الذين يعتقدون أنهم يحملون قيمًا عالمية في التدخل ضد ما تصفهم بالبرابرة؛ والخطاب الاستشراقي؛ والعالمية العلمية" (والرشتاين، 2006: 71). وبالتالي فإن رأس المال البشري يشكل جزءاً من هذه العملية الغربية المتمثلة في ممارسة القوة من خلال نشر المعرفة استناداً إلى سياسات التنمية، التي تفرض هيمنة وقيوداً مقصودة على استقلالية العالم غير الغربي بل وأيضاً التبرير الأخلاقي لهيمنتها (والرشتاين، 2006). ولكن فكرة ميل (1848) من حيث قدرة الدول والحكومات التأثير على الأفراد وتنمية قدراتهم الكامنة لا تزال قوية في العصر الحديث مع سعيد وكولمان، وقد طورها أبلتون وفرانسيس (1998:23) في دراسة تناولت رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وخلصا إلى أن:

"إن سوء صحة وتعليم العمال في أفريقيا هو أحد العوامل التي تفسر انخفاض دخل الفرد. ومن المرجح أن يكون الاستثمار الحكومي في القطاعات الاجتماعية منتجاً اقتصادياً، ومن المرجح أن يجلب فوائد مباشرة للناس أكثر من العديد من أشكال الإنفاق الحكومي الأخرى. وقد يكون الاستثمار الحكومي في كل من التعليم والصحة مهماً بشكل خاص لأن هناك فوائد غير مباشرة لمثل هذا الاستثمار والتي قد لا يأخذها الأفراد في الاعتبار في قراراتهم الاستثمارية."

وفي هذا السياق، تشكل الاستراتيجيات الحكومية تجاه التعليم والصحة (العاملان المركزيان لرأس المال البشري والاجتماعي) جانباً بالغ الأهمية من جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع. ويزعم البعض أن الفقر يرتبط ارتباطاً مباشراً بنقص التعليم، وهو موضوع شائع في الأدبيات والسياسات التنموية المعاصرة (أبلتون وفرانسيس، 1998). وعلى هذا فإن البنك الدولي يقول: "إن خلق رأس المال البشري هو خلق وتوزيع ثروة

جديدة" (البنك الدولي، 1995: 27). وقد أصبحت هذه الأفكار من الأمور البديهية بالنسبة لمعظم الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون على مثل هذه الخدمات العامة. لذلك فإن الاستراتيجيات الحكومية للاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي أصبحت وبشكل متزايد ذات أهمية حاسمة فيما يتعلق بالتنمية والتخطيط الاجتماعي. على سبيل المثال، طورت الصين استراتيجياتها تجاه الاستثمار في الموارد البشرية واعتبرت قطاع التعليم مفتاحًا لتنميتها الصناعية (هوو، 2006). تنظر مثل هذه الاستراتيجيات إلى الناس باعتبارهم رأس مال بشري، وتنمية هذه الصفات أمر أساسي للتنمية الاجتماعية العامة. وأن رأس المال البشري والاجتماعي عنصرين حاسمين في عمليات التنمية والتخطيط الاجتماعي. ففي ظل التوجهات العالمية الحديثة، أصبح التركيز على تنمية المهارات وبناء العلاقات الاجتماعية المتينة أمرًا ضروريًا لتحقيق الاستدامة والازدهار الاقتصادي. وتكمن استراتيجيات تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي في:

1. **الاستثمار في التعليم والتدريب** :لتحسين كفاءة الأفراد وتأهيلهم لسوق العمل.
2. **دعم السياسات الاجتماعية الشاملة** :لتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء مجتمعات أكثر استقرارًا.
3. **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص** :لخلق بيئة عمل مرنة ومستدامة.

وخلاصة القول أن علاقة التنمية والتخطيط الاجتماعي مع رأس المال البشري والاجتماعي علاقة محورية وتكاملية فعند وضع خطط التنمية الاجتماعية يتعين على صانعي السياسات أخذ كلا النوعين من رأس المال في الاعتبار. على سبيل المثال: أن تنمية رأس المال البشري تتطلب استراتيجيات التنمية الشاملة تحسين مستويات التعليم والرعاية الصحية، توفير التدريب المهني، وتمويل الابتكار، ويتطلب تعزيز رأس المال الاجتماعي أن يركز التخطيط الاجتماعي على بناء شبكات دعم اجتماعي، وتقوية الثقة بين الأفراد والمجتمع، وتطوير أساليب للتعاون بين المواطنين والحكومة. والجدير بالذكر أن إحدى استراتيجيات التنمية والتخطيط الاجتماعي التي تعتمد على هذا التكامل هي "استراتيجية التمكين المجتمعي" حيث يتم العمل على بناء قدرات الأفراد في المجتمع (رأس المال البشري) وأيضًا تعزيز قدراتهم على العمل الجماعي والتعاون (رأس المال

الاجتماعي) من أجل معالجة القضايا والظواهر الاجتماعية مثل الفقر، الجريمة، والبطالة. ويمكن تلخيص العلاقة بين جميع هذه العناصر من خلال الآتي: –

- **من حيث التوظيف والشبكات**، فرأس المال الاجتماعي يساهم في خلق فرص للفرد من خلال الشبكات الاجتماعية. قد يجد الشخص فرصًا عمل أو فرصًا تعليمية عبر روابطه الاجتماعية، وهذا يعزز رأس المال البشري لديه ويزيد من فرصه في تحقيق النجاح.

- **من حيث التكامل بين المجتمع والفرد**، فالمجتمع الذي يملك رأس مال اجتماعي قوي (أي مجتمع يتمتع بالتعاون والتفاهم المتبادل) يستطيع أن يوفر بيئة مناسبة لتطوير رأس المال البشري. وعلى العكس، الأفراد الذين يطورون رأس مالهم البشري ويحققون تقدمًا في مهاراتهم قد يساهمون في تحسين رأس المال الاجتماعي للمجتمع من خلال مشاركتهم في أنشطة اجتماعية أو تعليمية.

وكنتيجة، فإن رأس المال البشري يتعلق بقدرات الأفراد وتطورهم الشخصي، بينما رأس المال الاجتماعي يتعلق بالروابط الاجتماعية التي تدعمهم. كل منهما يعزز الآخر، حيث أن الأفراد الذين يطورون مهاراتهم يمكن أن يساهموا في مجتمع أكثر تماسكًا وتعاونًا، والمجتمع الذي يتمتع بعلاقات قوية يمكن أن يعزز من قدرات أفراده ويزيد من فرص نجاحهم. وبالرغم أن كلا العنصرين من رأس المال لهما دور أساسي في بناء مجتمع مزدهر وقادر على التكيف مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لكن مع ذلك، يشكل كل منهما جزءًا مختلفًا في استراتيجيات التنمية والتخطيط الاجتماعي. فكما سبق الإشارة أن رأس المال البشري يتعلق بمستوى التعليم، المهارات، والصحة التي يمتلكها الأفراد في المجتمع، وبالتالي هذا العنصر له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة من خلال:

1. **تحسين الإنتاجية والابتكار**: عندما يكون لدى الأفراد مهارات عالية ومعرفة متخصصة، يمكنهم المساهمة بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد، مما يعزز القدرة التنافسية للدولة ويسهم في النمو الاقتصادي.

2. **رفع مستويات الدخل وجودة الحياة:** تطوير رأس المال البشري يؤدي إلى تحسين الفرص الوظيفية للأفراد، وبالتالي رفع مستوى المعيشة. الأفراد الأكثر تعليمًا وصحة لديهم فرص أكبر للعمل في قطاعات عالية القيمة.
3. **استدامة التنمية:** المجتمعات التي تستثمر في تعليم وتدريب أفرادها تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات العالمية والتحديات الاقتصادية، مما يعزز استدامة التنمية على المدى الطويل.

ولذلك، في التخطيط الاجتماعي يعتبر الاستثمار في التعليم والتدريب مهماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، يمكن أن تُصمم سياسات تُركز على التعليم الشامل أو تطوير المهارات التقنية من أجل تزويد الأفراد بالأدوات اللازمة لتحقيق نجاحهم الشخصي والاقتصادي (كولمان، 1988، بورديو،1986). أما رأس المال الاجتماعي والتنمية أيضا كما سبق التوضيح بأن رأس المال الاجتماعي يركز على العلاقات الاجتماعية، الثقة، والشبكات التي تربط الأفراد والجماعات في المجتمع، فتأثيره على التنمية بالغ الأهمية من خلال:

1. **تعزيز التعاون والتنظيم المجتمعي:** المجتمعات التي تتمتع بعلاقات اجتماعية قوية وأطر من التعاون تكون أكثر قدرة على تنظيم نفسها والقيام بمبادرات اجتماعية واقتصادية مشتركة. هذه الشبكات تساعد على تمويل المشاريع المجتمعية، التعاون في المواقف الصعبة، وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدلاً.
2. **التماسك الاجتماعي:** رأس المال الاجتماعي يعزز التماسك الاجتماعي، حيث يصبح الأفراد أكثر قدرة على العمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة، مثل تقليل الفقر أو تحسين الخدمات العامة. التفاهم المتبادل والثقة في المجتمع يمكن أن يقللا من التوترات والصراعات، مما يسهم في استقرار المجتمع.
3. **تمكين المجتمعات المهمشة:** رأس المال الاجتماعي يمكن أن يعزز من قدرة المجتمعات المهمشة على المشاركة الفعّالة في عملية التنمية. الشبكات الاجتماعية توفر الدعم للمجموعات الأقل حظًا، مثل النساء أو الأقليات العرقية، وتمكنهم من الحصول على فرص أفضل.

الخلاصة: –

من خلال تحليل النقاط الرئيسية التي تم تناولها في هذا البحث، تؤكد هذه الورقة على أن العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي علاقة وثيقة، إذ يشكلان عنصرين مترابطين أساسيين في أي استراتيجية للتنمية والتخطيط الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يُعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين التعليم والصحة، واكتساب المهارات المطلوبة في سوق العمل أساسياً لتعزيز الفرص الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، يسهم رأس المال الاجتماعي في بناء روابط قوية بين الأفراد والمجتمع، مما يعزز قدرة المجتمعات على التعاون والتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وبناءً على ذلك، فإن دور رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي في تعزيز التنمية والتخطيط الاجتماعي يُعدّ حاسماً والعكس صحيح لتحقيق الأهداف التنموية والرؤى الدولية الجديدة. وهذا التأثير لا يقتصر فقط على الصعيد الدولي، بل يمتد ليشمل قدرة أي دولة أو مجتمع على تحقيق أهداف استراتيجية تنموية، تمكنها من التنافس بفعالية ضمن النظام العالمي المعاصر. وفي هذا السياق، تظهر أهمية الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي والتكامل بينهما كاستراتيجية فعّالة لتحقيق التميز والابتكار، مما يضمن وضع أي دولة أو مجتمع وبقوة على الخريطة التنافسية العالمية. فالوجود في بيئة غنية بالمعرفة ومبنية على شبكات قوية من العلاقات يعزز من القدرة على التأقلم مع التحديات العالمية ويدعم فرص التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي تؤكد فيه هذه الورقة على تكامل وتعزيز رأس المال البشري والاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة والتخطيط الاجتماعي الفعّال، فإن أهمية هذا التكامل تكمن في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا، وتحفيزاً للابتكار، وتحقيقاً للنمو الاقتصادي والاجتماعي. لذا، يتحتم على صناع القرار تبني استراتيجيات متكاملة تدعم تنمية رأس المال البشري والاجتماعي لضمان مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة.

المراجع

- **المراجع العربية:**

- إدوارد سعيد، (1978). الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، لندن: بنغوين.
- أنيس عثمان، وإرلينغ كارلبرغ (2007)، الاقتصاد الليبي: التنوع وإعادة التموضع الدولي، برلين: سبرينغر.
- البنك الدولي (1995) أولويات واستراتيجيات التعليم، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- البنك الدولي (2003) التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- تقرير مؤشر التنمية البشرية. (2006). مؤشرات التنمية البشرية: أوراق حقائق المقاطعة، متوفر على الموقع الإلكتروني http://hdr.undp.org/hdr2006/statistics، 02-05-2024.
- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2010). قيم مؤشرات التنمية البشرية.
- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2000). محو الأمية في عصر المعلومات: التقرير النهائي لمسح محو الأمية الدولي للبالغين، إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كندا، خدمة منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. باريس: فرنسا.
- تقرير هيومن رايتس ووتش. (2011). تقرير عالمي، نيويورك: مطبعة سيفن ستوريز.
- شعبان، ر.ع. وأسعد. ر. والقدسي (1995). تحدي البطالة في المنطقة العربية، مجلة مراجعة العمل الدولية، المجلد. 134، رقم (1) ص 66: 796.
- فتحي والي، ع. وأبو سيدرا، ف (1980)، "تأثير التغيير الاجتماعي والسياسي على التنمية الاقتصادية في ليبيا"، دراسات الشرق الأوسط، المجلد 16، العدد 3: 225-235.
- نبيل السمالوطي، (1981)، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث"، بيروت: دار النهضة العربية.

- **المراجع الأجنبية:**

- Oppenheim, A. M. (2005). Questionnaire Design, Interviewing and Attitude Measurement. London: Pinter.
- Palmer, R. (2007). Skills Development Policies and International Cooperation in East and Southeast Asia, Discussions on Skills Development, Part One, Hong Kong, China, University of Edinburgh, Working Group on International Cooperation in Skills Development, Geneva.
- Dasgupta, P., & Serageldin, I. (2001). Social Capital: A Multifaceted Perspective. World Bank Publications.
- Dixon, M. (2001). How the Poet Sympathizes with Foreign Lands in Adam Mickiewicz's Crimean Sonnets and the Digression of Ancestors' Eve. Slavonic and East European Review, Vol. 45, No. 4, 679-694.
- David, P. A. (2001). Knowledge, Capabilities, and the Formation of Human Capital in Economic Growth. New Zealand: Treasury.
- Dees, J., & Sen, A. (2002). India: Development on the Frontiers. Oxford: Oxford University Press.
- Richard, B. (2001). Social Capital vs. Social Theory. London: Routledge.
- Smith, A. (2004). "Oil Wealth and Regime Survival in the Developing World, 1960-1999." American Journal of Political Science, Vol. 48, No. 2, 232-246.
- Smith, A. (1994). The Wealth of Nations. London: The Modern Library.
- Said, E. (1983). The World, the Text, and the Critic. Boston: Harvard University Press.
- Said, E. (1994a). Culture and Imperialism. London: Chatto & Windus Ltd.
- Said, E. (1994b). The Pen and the Sword. Edinburgh: AK Press.
- Sklair, L. (1994a). Capitalism and Development. London: Routledge.
- Sklair, L. (1994b). Sociology of the Global System. New Jersey: Prentice Hall.
- Sklair, L. (2000). The Transnational Capitalist Class. London: John Wiley.
- Fan, F. (2006). The Fanon Reader (Edited by Aziz Haider). London: Pluto Press.

- Fine, B., Lapavitsas, J., & Pincus, J. (2001). Development Policy in the 21st Century: Beyond the Post-Washington Consensus. London: Routledge.
- Fine, B., & Milonakis, D. (2008). From Political Economy to Economics: The Social and Historical Roots of Economic Theory. London: Routledge.
- Fine, B., & Milonakis, D. (2009). From Economic Imperialism to Freakonomics. London: Routledge.
- Fukuyama, F. (1999). Social Capital and Civil Society. IMF Conference on Second Generation Reforms.
- Coleman, J. S. (2004). The Language of Higher Education. The Open University: UK.
- Cummings, B. (2002). Parallax Visions: Making Sense of American-East Relations.
- Harris, L. (1986). Libya: Qaddafi's Revolution and the Modern State. Boulder: Westview Press.
- Harvey, D. (2005). The New Imperialism. Oxford: Oxford University Press.
- Harman, C. (2006). "China's Economy and the European Crisis," International Socialism, February 2, Available at: http://www.isj.org.uk/?id=160.
- Heckman, J. (2000). Policies to Foster Human Capital. Research Economics (54), 3-56.
- Held, D., & McGrew, A. (2000). The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate. Cambridge: Polity Press.
- Hendricks, L. (2002). How Important is Human Capital for Development? Evidence from Immigrant Earnings. American Economic Review, Vol. 92, (1), 198-219.
- Wallerstein, I. (1974). The Modern World-System: Volume I. New York: Academic Press.
- Wallerstein, I. (1984). Politics of the World Economy. Cambridge: Cambridge University Press.
- Weber, M. (1947). The Theory of Social and Economic Organization. New York: The Free Press.

- Yaozu, Z. (2011). "Notes on the Transformation and Development of the Chinese Working Class over the Past 60 Years," China Left Review, Issue 4, 2011, http://chinaleftreview.org/?p=474.